

أخلاقيات السياسة قبل المصالح روسيا نموذجاً

د. فايز الصايغ

يشكك البعض بين الفينة والأخرى، بالموقف الروسي من المؤامرة الكونية التي تتعرض لها سورية وشعبها الصامد، ويحاول هؤلاء زعزعة الثقة بين أطراف أو دول التصدي لهذه المؤامرة، ويشيرون في هذا السياق، إلى انشغال روسيا بالمسألة الأوكرانية ومصالحها النفطية مع الغرب وبالعلاقات التي تنامت بين روسيا وأميركا في حقبة ما قبل الرئيس فلاديمير بوتين، وتحديداً في حقبة الرئيس السابق بوريس يلتسن المهزوزة أو غير المستقرة.

إن كل من يعتقد أن الموقف الروسي مما يجري في سورية، يرتبط بمصالح آتية معينة خاضعة للتحوّل والتبدلات كما هي حال سياسات الغرب الاستعماري والولايات المتحدة الأميركية، يجافي الحقيقة، ليس لأنّ المواقف السياسية الروسية طوباوية مثالية تنتظر الشواب من السماء عند الاستحقاق، ولا لأنّ الروس لا تهتمهم المصالح، بل على العكس تماماً هم يبحثون عنها في أربع أرجاء الأرض، لكنّ التاريخ الروسي لم يسجل حالة استعمارية ولا رغبة روسية في احتلال أراضي الغير ولا السطو على ثروات الشعوب، ولم يسجل أنّ روسيا الحديثة أو الاتحاد السوفياتي السابق مارسا الغزو العسكري، إلا في إطار الدفاع عن النفس أو التصدي لغزو الآخرين. كما أنّ روسيا دولة شاسعة مترامية الأطراف والنمو السكاني فيها معتدل، إن لم نقل ضعيفا، وهي دولة غنية فيها من كنوز الأرض وثرواتها ما يوفر لها ولشعبها الكفاية، إن لم نقل العيش الرفيع.

في أدبيات الشعر الروسي، قبل وبعد الاتحاد السوفياتي، عناوين مختلفة من أبرزها الأخلاقيات السياسية والتزام بين الحرية وتعزيز الصداقة والتعاون مع الشعوب، لهذا انبثقت الدول الفقيرة والدول حديثة الاستقلال وحركات التحرر العالمية ومنها العربية، أو ساهمت في إنقاذ الاقتصاد السوفياتي، بالإضافة إلى مسألة سباق التسلح بعد إطلاق الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريفان مبادرة دفاعية استراتيجية أسماها «حرب النجوم»، كانت تهدف إلى إفراغ الاقتصاد السوفياتي بالإنفاق العسكري، حتى أصبح التنافس على التسلح يجري على حساب المواطن السوفياتي وحساب حركات التحرر العالمية.

تعزير روسيا بموقفها الصلب المساند لسورية عن أخلاق شعبها، قبل أن تعزير عن مصالح سياسية أو اقتصادية، والروس يرددون باستمرار أنهم ومن خلال مفهوم المساند لسورية، إنما يمارسون دورهم التاريخي للحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين، وضبط إيقاع مجلس الأمن ولجم الشهوة الاستعمارية التي تراود دول الغرب الاستعماري والطموحات الإمبراطورية للولايات المتحدة الأميركية، كي لا يتحول مجلس الأمن من مؤسسة لرعاية الأمن والاستقرار الدوليين، إلى مؤسسة لتشريع الاستعمار وقوننة السياسات التسوسية وتبرير الهيمنة.

يتباهى الروس بالمناطق التي استطاعوا الإسهام في تحقيق أمنها واستقرارها، كما كانوا يتباهون بحالة الأمن والاستقرار التي عاشتها شعوب ودول الاتحاد السوفياتي السابق، حيث لم يكن الشرطي على مساحة سدس الكرة الأرضية يحمل السلاح، أي سلاح، فيما كان الأمن والاستقرار حالة أخلاقية صرفة، عشنا مثلها في سورية طيلة العقود الماضية قبل أن تكشف المؤامرة القذرة عن أنيابها و«دواعيها».

لم تنل التحولات الدراماتيكية التي شهدتها روسيا ونظامها السياسي واقتصادها وتعذ أحزابها وصراعات الأحزاب الداخلية من مواقفها السياسية الأخلاقية، وبقيت على الرغم من استهدافها من قبل جيرانها ومن قبل الدول الأوروبية مجتمعة والولايات المتحدة، وفيه الصداقات وللشعوب ولحركات التحرر العالمية كما هي وفيه للمسألة السورية وحرية سورية وعلى شعبها وعلى موقفها ودورها الإقليمي.

روسيا وريثة دولة الإلحاد، كما كان البعض يسميها، أكثر وفاء وصداقة وأخوة من مدعي الإيمان في هذا الزمن، زمن «الدواعش» الساقط.

دعوة للدفاع عن اللبنانيين العاديين !

د. وافي إبراهيم

السنة السياسية التي لم تقصّر في اقتطاع حصصها العينية والعقارية (سوليدير وسوكيل الخ...)، وكانت النتيجة كارثية: ديون فاقت 65 مليار دولار، تدمير للسلطة السياسية بالتحاصص، لكل مذهب جزء من الجيش والأمن والمخابرات والقضاء ومصرف لبنان ووسائل الإعلام المرئي والمكتوب وإفناق المال العام. الجامعات استباحت، فقتلوا الشهداء كالفطر بلا أي وزن علمي، خدمة لزعما الطوائف الذين لا يحتاجون إلا إلى جهلة ينصبون كالخشب المسندة في حضرة السلطين. وسيطرت الطبقة الحاكمة على الوظائف العامة، فحولتها إلى ملجأ للتوظفات الاستثنائية لتأمين زبائنية لها بأموال الدولة من جهة، واحتلال مساحة من القطع العام من جهة ثانية.

هذا هو المشهد الدراماتيكي، وهو يحتكر كل مواصفات الانفجار، لكن المعادلة الدولية. الإقليمية لا تريد أن ينفجر، وتدعمه ليعقى على قيد الحياة فلا يموت ولا يعود إلى صياحه.

أما لماذا يسكت اللبنانيون فهذا شأن آخر، وله علاقة بتزامن الصراعات الدولية والإقليمية، صراع سعودي - إيراني - سوري - أميركي وتركي، مع حضور روسي وبروز صيني في خلفية المشهد، فكان ضروريا استعمال كل الصراعات والتناقضات لتأمين حضور هذه القوى في الساحة اللبنانية، والأسلحة كثيرة: الطائفية بين المسيحيين والمسلمين، المذهبية بين الشيعة والسنة، التكفير بين الوهابيين وبقية مكونات الأرض، تحريك الخيميات الفلسطينية، وتنظيم النازحين السوريين، وهذا يؤدي عادة إلى نتيجتين: سقوط الصراع الطبقي على قاعدة أننا إخوان في المذهب تنصدي للأعداء، وثانياً انهيار الانتماء الوطني في إطار نظرية «تجريف الحدود»، وسيطرة الأيديولوجيا المذهبية والطائفية حتى أصبح هناك انتماء جديد يجمع أبناء المذهب من باكستان واندونيسيا والفلبين والسعودية ولبنان، مقابل إيديولوجيا مذهبية أخرى تربط بين اليمن وإيران والعراق ولبنان وبعض الأقليات المنتشرة في السعودية والكويت وسورية وباكستان وأفغانستان والنهند.

تسعون في المئة من اللبنانيين تضروا من هذه المجزأة الخدمائية، أما العشرة في المئة وهم الطبقة الحاكمة وما يدور في فلكها، فما كانوا يشعرها بالمطر لولا المحطات التلفزيونية، وتوسموا خيراً بموسم اللوج لممارسة رياضة النزح، فيما كان سكان الضواحي الشرقية والغربية والجنوبية لمدينة بيروت، وسكان الريف والأحياء الشعبية في المدن يسألون الله أن تتوقف الأمطار التي عطلت أعمالهم واجتاحت بيوتهم، على الرغم من حاجة البلاد للصقوى إليها.

إنها الطبقة السياسية التي أقرت لبنان سياساتها، وألقت الصراع الطبقي في الألاعب المذهبية، وقضت على البعد الوطني في مكر الانتماء إلى الأديان والتكفير والإرهاب.

والسؤال: ماذا يحدث في لبنان؟ ولماذا يسكت اللبنانيون؟ بعد 24 عاماً على تسلم الحرية السياسية دقة الحكم من سابقها المارونية السياسية على يد المعجزة الاقتصادية رفيق الحريري، دخلنا في معادلة اقتصادية قراوشية: «الإمضاء بالدين» على قطاعات غير منتجة وفي بلد لا موارد فيه وبالتقاطع مع فساد رسمي لا سابق له، قام على قاعدة إرضاء الشيعة السياسية الدرزية السياسية والمسيحية السياسية من المال العام، بإشراف

خفايا

وصف متابعون لأعمال المحكمة الدولية الناظرة في اغتيال الرئيس رفيق الحريري، ما أدلى به النائب مروان حمادة أمام المحكمة الدولية أمس بأنه تحليلات سياسية من زاوية أعداء سورية وحزب الله، علماً أن حمادة أعطي صفة الشاهد، ومعلوم في القوانين الجزائية الدولية أنّ الشاهد يشهد على قاتع محدّد في الجريمة موضوع الدعوى لجهة حصول واقعة معينة أم لا، وليس التحليل الذي هو عمل الخبراء، كما أنّ أسئلة قضاة المحكمة تركت على النواحي السياسية. ورأى المتابعون أنّ كل ذلك يؤكد أنّ الاتهامات الموجهة في هذه القضية هي سياسية أولاً وأخيراً.



(حسن إبراهيم)

بري مترشماً اجتماع اللجنة المكلفة دراسة قانون الانتخاب

لم يرقّ طرح حزب الكتائب وحزب القوات تيار المستقبل. أعلن النائب أحمد قنفت رفضه مقاطعة المواضيع الأخرى في المجلس النيابي، وسأل: «لماذا يحصر الالتزام بالحضور في ما يتعلق بهذا الشأن»، معلناً «أنه في حاجة إلى مناقشة قيادته لإبداء الموافقة أو عدمها». أما النائب عن حزب الله علي فياض فالتزم الصمت. لم يعلق على النقاشات الدائرة، على رغم أن كتلة الوفاء للمقاومة لم تحدد بعد موقفاً من المشروع الأرثوذكسي المتمسك به التيار الوطني الحر.

في موازاة ذلك، كيف ستكون طبيعة الاجتماعات المرتقبة؟ تحول مصادر نيابية في حديث لـ«البناء» على خرق وحيد من الممكن أن يوصل إلى الاتفاق على قانون انتخابي يخرج من عنق زجاجة لجنة التواصل، ويمثل بموافقة «الإشترائي» والمستقبل على طرح بري، أو إبداء بري موافقة على إدخال بعض التعديلات الطفيفة على مشروع بناء على رغبة الرئيس سعد الحريري والنائب جنبلاط.

بالمناقشة بين المسيحيين والمسلمين قبل اقرار أي قانون انتخابي في الهيئة العامة، مؤكداً «أن التكتل لن يشارك في أي جلسة تخصص للتصويت على اقتراحات القوانين قبل جلسة تفسير المادة 24». وجاء دور النائب عن حزب الكتائب سامي الجميل الذي توافق والنائب عن القوات جورج عدوان «أن النقاشات السابقة استهلكت الجانب التقني وإن المسألة سياسية بامتياز». ورجح الجميل عدوان في اجتماع عين التينة «عدم التوافق في مهلة الشهر»، وطالباً التزاماً من القوى السياسية بالتصويت على القوانين المقترحة قبل انتخاب رئيس للجمهورية، فالصيفي ومرعاب تعترتان «أن حضور كتلة الرئيس بري الجلسة يوفر الغطاء الميثاق الذي تحدث عنه الرئيس بري لإقرار التمديد». تدخل الرئيس بري قائلاً: «لا داعي لإعلان الأطراف التزاماً منذ الآن»، إلا أنه أشار إلى «أنه ملتزم شخصياً بالدعوة إلى جلسة عامة في حال عدم الاتفاق للتصويت على المشاريع والاقتراحات المقدمة منذ أيام حكومة الرئيس نجيب ميقاتي».

اللجنة الفرعية تنطق وسط شكوك

هتاف دهام

لا يتامل التيار البرتقالي خيراً مما يجري. مصادرهُ تؤكد لـ«البناء» أن لجنة التواصل ليست أكثر من تواصل بين النواب، ولذلك فإن مشاركة النائب عون لن تكون إلى ما شاء الله، نحن نريد جواباً على ما تقدمنا به، لأن مشاركتنا لن تكون لتعمير وتضييع الوقت في النقاش البيزنطي كما حصل في الاجتماعات السابقة». وتعتبر هذه المصادر «أن الساتع عن الحق شيطان أخرس، ولذلك فإن التغيير والإصلاح، لن يتراجع عما يقوم به، رغم ادراكه أنه لن يصل إلى نتيجة، وسيعلن موقفاً واضحا اليوم بعد اجتماعه الأسبوعي في الرابعة».

لم يضرب بري أمس مطرقتة، ولن يضربها قبل التوافق على قانون للانتخاب المستبعد في المدى المنظور لاعتبارات سياسية أكثر منها تقنية، لكنه رفض ما يقال إن الاجتماعات السابقة لم تصل إلى نتيجة، وأكد «أنها حققت منجزات ذات أهمية، تتمثل بالاتفاق على مبدأ النسبية، فكل الاقتراحات التي تقدمت تضمنت الموافقة على النسبية، مع الاختلاف في النسبة بين فريق وآخر».

وقال بري: «لقد توصلت اللجنة التي توقت اجتماعاتها في تشرين الأول من العام الماضي إلى الاتفاق على المبادئ التي تحكم النقاش والتي تتمثل بالتوازن السياسي، الغفوض البناء، وصحة التمثيل، ولذلك طرح مشروعه الذي يقوم على انتخاب 64 نائباً على الأساس النسبي و64 على الأساس الإكثري». ويعتبر بري بحسب ما أبلغ أعضاء اللجنة «البناء» أن رئيس جبهة النضال الوطني أعلن «استعداده للموافقة على اقتراحه، وهذا الأمر جعله يفترض أن هناك إمكانية للتوافق، ولذلك رأى وجوب اغتنام هذا الموقف».

وشدد بري على «أنه حصر البحث بمشروعه لكي لا يتشعب النقاش في كل اتجاه ولكي لا يعدد نقاش التفاصيل التي درست في الاجتماعات السابقة، بغض النظر عن أنه لا يمانع من إدخال تعديلات على اقتراحه». وأنهى بري مداخلة. بدأ النقاش. أعلن النائب عون «أنه سيشارك في الاجتماعات المقبلة»، مشترطاً «أن تعقد جلسة لتفسير المادة 24 من الدستور في ما يتعلق

لا تشجع صولات اللجنة المكلفة دراسة قانون الانتخاب السابقة القوى السياسية التعميل على عمل هذه اللجنة خلال مهلة الشهر التي حددها لها رئيس المجلس النيابي نبيه بري الذي ترأس أمس أولى اجتماعاتها في عين التينة بحضور كامل الأعضاء باستثناء النائب مروان حمادة لوجوده في لاهيا.

شكوك كبيرة تواكب عمل هذه اللجنة التي ستلتئم يوم الخميس المقبل عند الحادية عشرة من قبل الظهر برئاسة النائب روبريغانم. فلا وضوح لصورة الاجتماعات المقبلة، على رغم أنها ستبحث في الاقتراح المقدم من النائب علي بري القائم على المناصفة أي انتخاب 64 نائباً بالقانون الإكثري على أساس الأفضية، و64 نائباً بالقانون النسبي على أساس المحافظات.

وضعت اللجنة مشروع الأرثوذكسي جانبا. الرئيس بري أسقط المشروع في الأيام القليلة الماضية، حين أعلن رفضه هذا الاقتراح المقدم من النائب آلان عون ونعمة الله أي نصر بشكل قاطع. لم يبنه الأمر عند رئيس كتلة التغيير والإصلاح العماد ميشال عون الذي سارع إلى إرسال رسالة خطية إلى الرئيس بري، نقلها عضو لجنة التواصل آلان عون، وتضمنت طلباً لعقد جلسة لتفسير المادة 24 من الدستور والتي تتعلق بالمناقشة بين المسيحيين والمسلمين، ولقت الجترال عون في الرسالة إلى استعداد التيار الوطني الحر القبول بأي قانون يحفظ هذه الصيغة».

وفيما أكدت مصادر نيابية شاركت في الاجتماع لـ«البناء» «أنه من المستحيل أن تعقد جلسة عامة لتفسير الدستور خلال مهلة الشهر، فالرئيس بري الذي سيتشاور مع قانونيين وخبراء دستوريين في هذا الشأن، سيتشاور أيضاً مع الكتلة السياسية التي لن توافق لغاية في نفس يعقوب»، أكدت مصادر التغيير والإصلاح لـ«البناء»، «أن المجلس النيابي هو المخول الوحيد بتفسير القوانين». وسلات المصادر أن الميثاقية التي يتحدون عنها في 65 نائباً مسيحياً، إلا يجب أن يكون الصوت المسيحي هو الذي يوصل هؤلاء النواب إلى المقاعد البرلمانية؟

استهل زيارته الإمارات بقاء أبناء الجالية سلام: نفاوض لتحرير المخطوفين ضمن كرامة الدولة ولن نخضع للابتزاز



سلام متحدثاً أمام أبناء الجالية اللبنانية في دبي

أكد رئيس الحكومة تمام سلام أنّ الحكومة لن تخضع للابتزاز في ملف العسكريين المخطوفين، لافتاً إلى «أنّ جميع اللبنانيين متضامنون مع الجيش والقوى الأمنية لتحسين الوضع الداخلي وحمايته». وفي كلمة ألقاها خلال حفل الاستقبال الذي أقامته الجالية اللبنانية في دبي، توجه سلام إلى أبناء الجالية بالقول: «بلدكم لبنان وضعه غير مرجح، وللبنايون وضعهم غير مرجح، ونحن نسعى إلى ترميم الأمور الصعبة، بما لدينا من إرادة ومناخية. هناك معاناة داخلية وأهمها شعور موقع الرئاسة الأولى التي هي شغلنا الشاغل، فالحكومة تصارع لتعمل رغم كل المشاكل، وشغلنا الشاغل هو انتخاب رئيس للجمهورية».

وإذ أشار إلى «أنّ الوضع الأمني صعب في المنطقة والجوار، ولبنان بكل طوائفه ومنطقة ليس بيته حاضنة للإرهاب»، أكد «أنّ جميع اللبنانيين متضامنون مع الجيش والقوى الأمنية لتحسين الوضع الداخلي وحمايته». وأضاف: «إنّ الحركة في مختلف المناطق ميسرة، فنحن نسمع حادثة هنا وحادثة هناك، لكنّ اللبنانيين منفقون على الأقل في موضوع الأمن وفي عدم الاحتكام إلى السلاح والعنف، ولو حاولت جهات وقوى كبرى، سيبقى لبنان بلد المحبة والوفاء لكل اللبنانيين».

وفي شأن العسكريين المخطوفين، قال سلام: «الإرهاب يفرض علينا شروطاً، فهناك معاناة، وعلينا بلسمة جراح الإهالي. نحن نفاوض ليس على لبنان، بل من أجل تحرير هؤلاء المخطوفين ضمن إطار كرامة لبنان، ولن نخضع للابتزاز ولن نضعف أو نستكين أمام التهديد، وهذا يتطلب تضامناً اللبنانيين في ما بينهم». وكان سلام وصل والوفد الوزاري المرافق بعد ظهر أمس إلى دبي، في زيارة رسمية للإمارات العربية المتحدة تستمر حتى مساء اليوم، يلتقي خلالها كبار المسؤولين. وكان في استقبال سلام وزير الدولة الإماراتي عبد الله غياش، وزير التربية الياس بوضعب، سفير لبنان في الإمارات حسن سعد، الفضل العام في سفارة لبنان في دبي سامي الخمير وقنصل سفارة لبنان في أبو ظبي هادي هاشم.

الثلاثاء ١٨ تشرين،
بلا حصانة
21.15
OTV
WWW.OTV.COM.LB

هالسنة
"اليوم الوطني للبيئة"
غير!

07:00
Sunday
16
November
www.greenarea.me